الحبيب عاشور : ١٠ سنوات مع الاشغال الشاقة

تونس

الاحكام على النقابيين تكشف عجز النظام

المحاكمة التي بدأها النظام التونسي للثلاثين من النقابيين التونسيين ، بينهم اثنا عشر عضوا قياديا ، انتهت الثلاثاء الماضي باعلان احكام بالسجن تراوحت بين ستة اشهر وعشر سنوات من الاشغال الشاقة .

وكان الادعاء العام قد طالب بانزال عقوبة الاعدام بحق جميع المتهمين في القضيه التي تولتها محكمه امن الدوله ، غير ان هيئه المحكمه قررت الحكم على كل من الحبيب عاشور الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ، وعبد الرزاق غربال وهو سكرتير اقليمي للاتحاد (سوسه) بالسجن عشر سنوات بسبب دورهما في اضراب ٢٦ كانون الثاني الماضي ، الذي تولى الجيش قمعه بالسلاح .

وحكم على ثلاثة مسؤولين نقابيين اخرين بالسجن ثمانية اعوام وعلى اربعه غيرهم بالسجن ست سنوات . ونال سته متهمين اخرين احكاما بالسجن لمدة خمس سنوات في حين حكم على متهم واحد بالسجن سته اشهر . اما المتهمون الباقون فقد حكم عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ . وذكرت وكالات الانباء ان الحبيب عاشور البالغ من العمر ٦٥ عاما والذي يعاني من مرض السكري ، اصيب بعارض صحي اثناء تلاوة الاحكام التي استغرقت ساعتين وجرى استدعاء طبيب لمساعدته واعادته الى وعيه .

وقد قال رئيس المحكمة وهو يصدر احكامه ان « الاضراب كان جزءا من محاولات الاتحاد العام التونسي للشغل للاطاحه بالحكومه » ، وادعى ايضا ان زعماء الاتحاد مسؤولون عن الاضطرابات واعمال الشغب التي حدثت .

واشار رئيس المحكمة الى ما وصفه « بالهمزة الليبية » (!) في محاوله لتحميل ليبيا مسؤوليه الانتفاضة العمالية والشعبية .

وبعد انتهاء هذه المحكمه الرئيسية ينتظر المراقبون تعيين موعد لبدء محاكمه ١٠١ من النقابيين المعتقلين في اقليم سوسة والتي يبدو انها ستجري ايضا امام محكمه امن الدولة .

في باريس طالب السيد احمد بن صالح وزير الاقتصاد التونسي السابق واحد قادة « حركه الوحدة الشعبية التونسيه » كل القوى الديمقراطيه في تونس والعالم بمواصله جهودها من اجل اطلاق سراح المناضلين التونسيين ، واضاف في بيان وزع في العاصمه الفرنسيه ان المحاكمه تسجل تجاوزا فاضحا لحد السلطه ، وتكشف ان النظام التونسي يعتمد اساسا على القمع لتامين استمراره ، واتهم الحكومه باختلاق « مؤامره » السادس والعشرين من كانون الثاني ١٦٢٨ لضرب طليعه الحركه النقابيه والقيادة السرعيه للاتحاد العام للشغل .

وفي بيروت صرح الاخ ناجي علوش الامين العام لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين بما يلي :

ان الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين يعلن قلقه الكبير نتيجة الاحكام الجائرة التي صدرت بحق الحبيب عاشور ورفاقه . وهو اذ يدين هذه الاحكام الجائرة ، يطالب كل المنظمات الشعبية باعلان الاستنكار والادانة والعمل على اطلاق سراح المناضلين النقابيين الذين صدرت احكام بحقهم .

وطالب البيان الحكومة التونسية اصدار قرار عفو عن النقابيين ، واستغرب ان ينزلق القضاء التونسي على طريق العسف والجور .

★ ★ ★

ان هذه الاحكام التي صدرت بحق النقابيين انما تدل على عجز النظام التونسي عن تحقيق مطالب جماهير العمال والمزارعين ، وتفضح لجوءه الى منطق العسف والبطش لاخفاء عجزه وتدهور نظامه الاقتصادي .

قاعدة عسكرية جديدة في "حوار"

في عددها رقم « ٣٤ » الصادر في مطلع هذا الشهر كشفت « ٥ مارس » النشرة الشهرية التي تصدرها « الجبهة الشعبية في البحرين » عن عزم حكومة البحرين على اقامة قاعدة عسكرية جديدة في جزيرة « حوار » المختلف عليها بين البحرين وقطر .

وقد جاء في الخبر :

ارسلت وزارة الاشغال العامة بعثة خاصة تابعة لشركة اجنبية للقيام بمسح لجزيرة « حوار » والمنطقة المحيطة بها . القصد من وراء ذلك استكشاف مدى ملائمة الموقع لاقامة قاعدة عسكرية تابعة لما يسمى بقوة الدفاع .

من المعروف ان هذه الجزيرة هي مدار « نزاع » بين ال خليفة ، وال ثاني لما يزيد على قرن ، وان هذا النزاع حرصت بريطانيا على اثارته وتغذيته كتجسيد لسياستها المرتكزة على « فرق تسد » . لذا فلا ينحصر هدف اقامة القاعدة في اطار عسكري محض ، بقدر ما هو منفذ لفرض ال خليفة سيطرتهم على الجزيرة ، ووضع ال ثاني امام الامر الواقع .

لسنا معنيين بخلاف يدور بين عشيرتين حاكمتين : ال خليفة وال ثاني ، لذا فليس ما يهمنا التدقيق في احقية اي منهما في احتلال « حوار » ، لكن من الضروري التحذير الى مخاطر هذه الخطوة ، والاهداف المخفية وراءها .

فتعزيز القدرات العسكرية لقوات الدفاع لا يأتي ضمن خطة لتقوية نظام ال خليفة لنفسه للدفاع عن سيادة الوطن وكرامته ، والا كان الاجدر به قبل التفكير في بناء قواعد جديدة ، ان يعمل على اخراج القواعد والقوات الاجنبية ، والغاء الاتفاقيات بشأنها . فقاعدتي « الجفير » و « المحرق » الامريكيتين مقامتان حسب اتفاقية مبرمة بموافقة النظام ، بل وبناء على طلبه .

لذا فليس من المستبعد ان تكون القاعدة موطىء قدم جديد يضاف الى تلك المواقع الاخرى يستخدم لتقديم التسهيلات للقوى الاجنبية ، ويفسح المجال امامها لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي ، والقوى الاجنبية لا تنحصر في الامبرياليين الامريكان او الانجليز ، بل قد تشمل الشاه الذي لن يتردد حكام البحرين عن نسج علاقات حميمة معه ، متى ما تغيرت موازين القوى في الخليج لصالح نظام طهران ، ومتى ما وجدوا ان مصالحهم الذاتية ، بعيدا عن المصالح الوطنية والقومية تقتضي الاقدام على مثل هذه الخطوة الخيانية . وتاريخ هذه الاسرة مليء بالخيانات ، وتكثر فيه ازدواجية ولاءاتهم ، ويكفي ان نسترجع رفعهم للعلمين الايراني والعثماني على جزيرة البحرين اثناء استنجادهم بالعثمانيين والفرس لدعمهم ضد هجوم قامت به عمان على البحرين في القرن التاسع عشر ، للتأكيد على ازدواجية ولاءاتهم .

بالطبع ستكون القاعدة الجديدة مجالا جديدا لاثراء سماسرة البناء ، ومقاولي العمال ، ومصدر ارباح فاحشة للشركات الاجنبية .

لكن جماهيرنا لا يمكن ان تنطلي عليها الاهداف الحقيقية وراء مثل هذه المشروعات ، ولذلك فهي لن ترى في القاعدة الجديدة اكثر من امتداد جديد لاجهزة القمع ، ومؤسسات الارهاب ، وشكلا جديدا من اشكال اثارة الصراع في المنطقة .

الرئيس كارتر : حالفه الفشل في لعب دوره التبشيري !

لماذا فشل كارتر في تنفيذ الوعد الذي قطعه؟

مبيعات السلاح الاميركي تسجل رقما قياسيا جديدا

دلت الاحصاءات التي نشرتها وزارة الدفاع الاميركية في الاسبوع الماضي ، على تسجيل الولايات المتحدة رقما قياسيا اخر في مبيعات السلاح الى الخارج . وجاءت هذه الارقام لتظهر عجز ادارة الرئيس كارتر عن تحقيق تعهد قطعه كارتر بنفسه ، بتخفيض مبيعات السلاح الاميركي ، خلال حملته الانتخابية . ويجيء هذا العجز ليثبت مرة اخرى ، ان صفقات السلاح التي تعقدها الولايات المتحدة مع دول اجنبية ، هي ركن اساسي في السياسه الخارجيه للدوله فاقده المعسكر الامبريالي العالمي ، ولا يمكن لرئيس اميركي رغم رغبته في ادعاء اخلاقيه السياسه الاميركيه في العالم ، ان ينزع صفه تاجر السلاح العالمي الاول ، عن بلاده .

ان احصاءات اميركية رسميه تفضح هذا العجز، فمع انتهاء السنه الماليه الاميركيه ، نشر البنتاغون ارقاما تشير الى ان الولايات المتحدة قد صربت رقما قياسيا جديدا خلال سنه ١٩٧٨ ، في مبيعات السلاح والخدمات العسكريه لبلدان اجنبيه . فقد بلغ مجموع قيمه هذه المبيعات عن السنه الماليه المنتهيه ٣٠/٩/١٩٧٨ بلايين دولار . ورغم محاوله المسؤولين في البيت الابيض التخفيف من وقع هذه الارقام حرصا على مصداقيه ادارة كارتر ، وفي هذا الوقت بالذات الذي ينعم فيه بـ « الانتصارات » التي حققها في كامب ديفيد ، فان الارقام الصادرة عن البنتاغون وبحسب ما نشرته الصحف الاميركية تثبت بان كارتر قد فشل في تحقيق تعهده ، بل وفشل ايضا في المحافظة على رقم السنة الماليه ١٩٧٧ ، ومنع زيادته . اما الارقام التي نشرها البنتاغون فهي التالية :

● بلغت قيمة مجمل المبيعات من طائرات الى مراكز تسوق انشئت باشراف مهندسي الجيش الاميركي ، ٣ر١٣ بلايين دولار - اي اكثر بـ ٤٠٠ مليون دولار عن القيمه الاجماليه والقياسية للمبيعات العسكرية الاميركية عن سنه ١٩٧٦ الماليه ، والتي بلغت ٤ر١٣ بليون دولار .

● بلغت قيمة مبيعات السلاح الحقيقي وغيره من الخدمات المتعلقه به ، كالتدريب على استخدامها ، الى البلدان الاجنبية - باستثناء استراليا ، اليابان ، نيوزيلنده والدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي - ٥١٥ر٨ بليون دولار . وكانت ادارة كارتر قد وضعت رقم ٥٥١ر٨ بليون دولار ، كحد لهذه البلدان المسماة ببلدان «السقف» .

● بلغت قيمة الخدمات العسكريه الاخرى التي قدمتها الولايات المتحدة لبلدان السقف تلك ، ما مجموعه ٤ر٨ بليون دولار .

● بلغت قيمه مبيعات السلاح الحقيقي والخدمات المتعلقة به ، لكل من استراليا ، اليابان، نيوزيلنده ، والدول الاعضاء في حلف الاطلسي ، ٩ر١ بليون دولار . وبلغت قيمه مبيعات عسكرية اخرى لا تعتبر متعلقة بالسلاح ، حوالي ٣٠٠ مليون دولار .

وقد كانت مبيعات السلاح في الشرق الاوسط هي التي دفعت الرقم الى الارتفاع . وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فان ارقام البنتاغون المنشورة لم تكن مفصلة ، بل انها جمعت بين مبيعات السلاح والخدمات العسكرية الاخرى ، واظهرت ان المملكة العربية السعودية كانت لها حصة الاسد : ٤ر١٣ بليون دولار . ثم ايران : ٩ر٥٦ بليون دولار . ثم اسرائيل : ٢٤ر١ مليون دولار .

ويمكن ملاحظه ارتفاع الخط البياني للمبيعات العسكريه الاميركية من الاحصائيات الاميركيه . فقد بلغت قيمه مجمل مبيعات السلاح الاميركي والخدمات العسكريه المتعلقه بـه ، ما بين ١٦٥٠ و ١٩٧٥ ، اكثر من ١١٠ بلايين دولار . بينما بلغت القيمة الاجماليه لهذه المبيعات في سنة ١٩٧٦ وحدها ، ٢ر١٣ بليون دولار . وبلغت ٤ر١١ بليون دولار في سنة ١٩٧٧ ، ثم ٦ر١٣ بليون دولار في سنة ١٩٧٨ . وتجدر الاشارة هنا ، ان الولايات المتحدة قد ارسلت اكثر من ٦٠ بالمائة من صادراتها من الاسلحة ، في مرحله ما بعد فيتنام ، الى الشرق الاوسط ، والى اسرائيل وايران والعربيه السعودية بشكل رئيسي .

وكان جيمي كارتر خلال حملته الانتخابية ، قد استنكر دور الولايات المتحدة كتاجر سلاح عالمي ، وتعهد بتقليص هذا الدور . وفي ١٩ ايار ، ١٦٧٧ ، اصدر مذكرة سياسية جاء فيها ان الولايات المتحدة من الان فصاعدا ، ستنظر الى عمليات نقل السلاح كاداة خاصة في السياسه الخارجيه ، تستخدم فقط في اللحظات التي يمكن ان يظهر فيها بوضوح بان نقل السلاح يسهم في « مصالح الامن القومي » الاميركي . وتعهد في تلك المذكرة بتخفيض مبيعات السلاح في السنة المالية ١٩٧٨ ، الى حد ادنى من مبيعات السلاح في سنة ١٩٧٧ المالية . ولكن الذي حصل ان كارتر لم يستطع لجم سياسة بيع الاسلحة الاميركية ، وضربت قيمة مبيعات السلاح في هذه السنة رقما قياسيا جديدا .

وهذه الحقيقة تثبت مرة اخرى ، ان الولايات المتحدة كدوله امبريالية ، لا تزال ترى رسميا ، وكما فعلت منذ الحرب العالمية الثانيه ، ان بيع الاسلحة هو اداة نافعة في السياسة الخارجية . ولطالما دافع صانعو السياسة الاميركية عن هذه الاداة ، مشيرين الى ان بيع السلاح يعزز الترتيبات الدفاعية الجماعية ، يحافظ على الموازين العسكرية الاقليمية ، يضمن للولايات المتحدة القواعد العسكرية وحقوق العمل فيها ومنها ، ويعوض عن انسحاب القوات الاميركية - هذا ، بالاضافة الى حقيقة لا يجاهر بها هؤلاء : ان مبيعات السلاح لدول اجنبية يزيد ارباح مصانع السلاح الاميركية، مما يمكنها من تقديم اسعار اقل لمنتوجات ، للقوات المسلحة الاميركية . ومن الاستثمار في برامج ابحاث وتطوير لنوعية ولتنوع السلاح الاميركي . ورغم ان الرئيس كارتر الذي جاء بعد « ووترغيت » نيكسون ، اراد ان يظهر للعالم بان ثمة مبشر اخلاقي قد حل في البيت الابيض ، الا انه فشل في لعب دور المبشر بقدر ما فشل في لعب دور المنتصر لحقوق الانسان في العالم ..